# تحرك عاجل

## ينبغي الإفراج عن محامي حقوق الإنسان

**قُبض على محامي حقوق الإنسان إبراهيم متولي، وهو من مؤسسي "رابطة أُسر المختفين قسرياً في مصر"، يوم 10 سبتمبر/أيلول 2017، بينما كان في طريقه إلى جنيف لإلقاء كلمة أمام "الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" التابع للأمم المتحدة. وبعد أن احتجزته قوات الأمن المصرية بمعزل عن العالم الخارجي لمدة يومين، أمرت النيابة بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيق.**

في 12 سبتمبر/أيلول 2017، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس محامي حقوق الإنسان **إبراهيم متولي** لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في تهم إنشاء وقيادة جماعة أُسست على خلاف القانون، وهي "رابطة أُسر المختفين قسرياً في مصر"، و"التواصل مع جهات أجنبية من شأنها الإضرار بالأمن القومي المصري" و"نشر أخبار كاذبة". ويبلغ إبراهيم متولي من العمر 52 عاماً، ويعاني من ألم مزمن في الظهر.

وكان مقرراً أن يسافر إبراهيم متولي جواً إلى جنيف، في الساعة العاشرة إلا الربع من صباح يوم 10 سبتمبر/أيلول 2017، تلبيةً لدعوة من "الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" التابع للأمم المتحدة، لإلقاء كلمة عن قضية الاختفاء القسري في مصر. ولدى وصوله إلى المطار في الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح ذلك اليوم، تقدم إليه شخص مدعياً أنه يعمل في شركة مصر للطيران، واقتاده إلى مكان لم يُفصح عنه في المطار. واحتجزت قوات الأمن المصرية إبراهيم متولي لمدة يومين بمعزل عن العالم الخارجي في مكان لم يُفصح عنه، إلى أن ظهر مرة أخرى يوم 12 سبتمبر/أيلول 2017 أمام نيابة أمن الدولة في القاهرة. وبعد ذلك، داهمت قوات الأمن منزله في مدينة كفر الشيخ، وقامت بتحطيم محتوياته.

ومن بين الأدلة المقدمة ضد إبراهيم متولي خطاب الدعوة الموجه إليه من "الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي". وترى منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إلى إبراهيم متولي هي تهم بلا أساس على الإطلاق، وتُعد انتقاماً منه بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وهذه هي المرة الثانية التي تستهدف فيها السلطات أحد أعضاء "رابطة أُسر المختفين قسرياً في مصر"، وذلك بعد أن قبضت السلطات، يوم 20 مايو/أيار 2017، على حنان بدر الدين، التي شاركت في تأسيس الرابطة.

وقد ذكرت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، وهي جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان، أن ما لا يقل عن 165 شخصاً قد تعرضوا للاختفاء القسري على أيدي قوات الأمن، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2017.

**يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:**

- حث السلطات المصرية على الإفراج عن إبراهيم متولي فوراً ودون قيد أو شرط، حيث إنه سُجن دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات؛
- مطالبة السلطات بحماية إبراهيم متولي من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح له بالاتصال بأسرته وبمحام من اختياره، وبالحصول على أي علاج طبي يحتاجه؛
- مطالبة السلطات بإجراء تحقيق مستقل ونزيه بخصوص الادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري، وكذلك مطالبتها بالتوقيع على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

**ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى كل من:**

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: 5529 2794 202+ / 7189 2792 202+

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

**وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:**

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 2574 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

**كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.**

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

# تحرك عاجل

## ينبغي الإفراج عن محامي حقوق الإنسان

### معلومات إضافية

إبراهيم متولي محام ومن مؤسسي "رباطة أُسر المختفين قسرياً" في مصر. وقد أسس هذه الرابطة بالاشتراك مع حنان بدر الدين، بعد أن اختفى ابنه عمرو قسرياً يوم 8 يوليو/تموز 2013، حيث بدأ يبحث عن ابنه في أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشرحة، ولكن دون جدوى. ونفت قوات الأمن المصرية أي علم لها بمكان الابن.

وقد قبضت قوات الأمن المصرية على المؤسِّسة الأخرى للرابطة حنان بدر الدين، يوم 20 مايو/أيار 2017، ولا تزال محبوسة على ذمة التحقيق. وقد قُبض عليها في سجن القناطر، بالقاهرة الكبرى، بينما كانت تزور سجيناً سبق أن تعرض للاختفاء القسري، لكي تستفسر منه عن معلومات بشأن زوجها، الذي اختفى قسرياً منذ 27 يوليو/تموز 2013. وقد اتهمها أمن السجن بتهريب مواد ممنوعة، ولكن النيابة أسقطت هذه التهمة وباشرت التحقيق معها بتهمة "الانضمام إلى جماعة محظورة". ومنذ ذلك الحين، تأمر النيابة بتجديد حبسها كل 15 يوماً. ولا تزال حنان بدر الدين في السجن منذ القبض عليها.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية بشكل مكثَّف حالات الاختفاء القسري في مصر، باعتبارها أداة يشيع استخدامها من جانب قوات الأمن ضد النشطاء السياسيين والمتظاهرين، ومن بينهم طلاب وأطفال. وقُبض على مئات من هؤلاء الأشخاص واحتُجزوا بشكل تعسفي، وتعرضوا للاختفاء القسري على أيدي عناصر تابعة للدولة، حيث رفضت السلطات الإقرار باحتجازهم أو رفضت تقديم معلومات عن مصيرهم أو أماكنهم. ولم يُسمح لمن احتُجزوا على هذا النحو بالاتصال بمحاميهم أو أهاليهم، كما احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي خارج نطاق الإشراف القضائي. وتقول منظمات غير حكومية في مصر إن هناك ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاص يُختطفون ويتعرضون بشكل تعسفي للاختفاء القسري كل يوم. وقد أصبح هذا النمط من الانتهاكات واضحاً على وجه الخصوص منذ مارس/آذار 2015، عندما قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي تعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيراً للداخلية. انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: ""رسمياً أنت غير موجود"– اختطاف وتعذيب باسم مكافحة الإرهاب"، الصادر في 13 يوليو/تموز 2016، على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar/

وكثيراً ما يكون الاختفاء القسري مصحوباً بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ففي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال بعض الضحايا، وبينهم أطفال، كما قال بعض الأهالي إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة

السيئة على أيدي ضباط من قطاع الأمن الوطني لإجبارهم على "الاعتراف" بجرائم أو توريط آخرين. وبعد ذلك، كانت هذه "الاعترافات" تُستخدم كمبرر لاستمرار حبس هؤلاء الضحايا في الفترة السابقة على المحاكمة، كما تُستخدم كأدلة لإدانتهم أثناء المحاكمة. وفي بعض الحالات، قام أفراد قطاع الأمن الوطني بتصوير "اعترافات" المعتقلين بالفيديو ثم إذاعتها عن طريق وسائل الإعلام المحلية.

ومن بين أساليب التعذيب التي ذكرها الضحايا والشهود الصعق بالصدمات الكهربية على الجسم والأجزاء الحساسة، مثل الأعضاء التناسلية والشفتين والأذنين؛ والتعليق لفترات طويلة من الأطراف مع تكبيل الضحية بقيود اليدين وتجريده من ملابسه؛ والإيذاء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب.

وقد دأبت السلطات المصرية على إنكار ممارسة الاختفاء القسري. ففي 4 يونيو/حزيران 2017، قال علاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب (البرلمان)، في تصريحات لصحيفة "برلماني"، إن "فكرة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة، وإن مصطلح الاختفاء القسري تستخدمه جماعة الإخوان المسلمين والطابور الخامس". وفي مارس/آذار 2016، صرح وزير الداخلية المصري بأنه "لا توجد أية حالة اختفاء قسري في مصر، وأن قوات الأمن تمارس عملها في الإطار القانوني". وقد طعنت منظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان في إنكار وزارة الداخلية، وردت عليها بمئات الحالات الموثَّقة للاختفاء القسري.

ويُذكر أن مصر لم توقِّع على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

الاسم: إبراهيم متولي

النوع: ذكر